

العولمة الأمنية وسيادة الدولة القومية

Security globalization and the sovereignty of the nation-state

د. حسين سليمان رداد^{1*}، د. محمد مصطفى كرار²

Dr. Hussein Sulaiman Raddad^{1*}, Dr. Mohammad Mostafa Carrar²

¹امعهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، رام الله، فلسطين، ²دراسات استراتيجية وامنية، رام الله، فلسطين،

تاريخ الإستلام: 2021/06/24 تاريخ القبول: 2021/09/27 تاريخ النشر: 2022/03/15

الملخص

تتمحور هذه الدراسة حول اشكالية سيادة مفهوم العولمة الامنية وتأثير ذلك على مفاهيم وسيادة ومكانة وأمن الدولة القومية، فقد بات العالم الذي نعيشه وكأنه غرفة صغيرة بفضل ثورة الاتصالات وإسهام التقنيات الفضائية وشبكات الانترنت في ثورة احدثت تغييرا شاملا في حياة الانسان، ليس فقط اقتصاديا وان كان بعده الاهم اقتصادي، بل تعدى ذلك التغيير ليطلال القيم والاخلاق والافكار عبر انتقال نمط ثقافي عبر الحدود ، فقد نبعت فكرة العولمة بداية من حاجة اقتصادية نتيجة لتطور السوق من اطاره المحلي والاقليمي الى الدولي خدمة للمعسكر الرأسمالي ممتطية الليبرالية ؛ لكن سرعان ما تمددت هذه الفكرة مستغلة التطورات الجديدة وخاصة ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات واكتملت هيمنتها من خلال استهداف الدولة القطرية في أهم مبادئها وهو مبدأ السيادة، حيث خلصت الدراسة الى نتائج عديدة اهمها أن العولمة الامنية هي التطوير والمنتج الاحداث لظاهرة العولمة بمعناها الشمولي كتعبير عن الاحادية القطبية الامريكية السائدة في العلاقات الدولية تستهدف الاسس المتينة والعميقة للدولة القومية، مستغلة تدفق افرازات التطور في المضامين والمستويات الامنية وخاصة امن الانسان وأن قطع الجسور مع العالم تحسبا من الغزو الناعم للدول لا يشكل حلا، لكن يمكن ان يتم احكام مجموعة من الضوابط لعقلنة تعاطي هذا المنتج الجديد.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الدولة القطرية، الامن، السيادة، التدخل الانساني.

*يميل الباحث الرئيسي: Husseinraddad89@gmail.com

المقدمة

كان للتطورات الجديدة في مفاهيم ومضامين الاستراتيجيات وتداخل المستويات الامنية وخاصة بعد ظهور مفهوم امن الانسان وتشابكه مع المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، اضافة الى عالمية الجريمة سواء كانت تلك المرتبطة بتطورات التكنولوجيا والمعرفة والتي جعلت العالم ليس واقعا افتراضيا فحسب بل اصبحت هذه المنصات احد الوسائط التي ساعدت بانتشار جرائم الحرب الالكترونية وتناقل المعلومات حيث اصبحت من السهل على حركات الارهاب استخدام هذه الوسائط بتنفيذ المهمات سواء التجنيد والتواصل والتدريب على استخدام وسائل قتالية... كذلك الامر بالنسبة للجريمة العابرة للحدود وكذلك المشاكل الناتجة عن الحروب كالهجرات وتجارة البشر، كل هذا وضع الدولة القطرية امام تحديات صعبة، وأسئلة محرجة.

مشكلة الدراسة

تعتبر السيادة وعدم التدخل من اهم ركائز ومبادئ نشوء الدول القومية، ومع ظهور العملة وما صاحبها من مهددات دولية فرض على الدول ضرورة التنازل قليلا عن هذه السيادة لغيرها، مما سمح للدول بالتدخل لمعالجة ومواجهة هذه المهددات الدولية، وقد ساعد على انتشار هذه المهددات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، حيث اضحى تنازل الدولة عن أهم مقومات وجودها ومهامها، والمتمثلة بضرورة الحفاظ على امنها الوطني وسيادتها متلازمة مع الاستحقاقات الامنية الجديدة تحتم عليها فتح حدودها وكشف مستوياتها الامنية سواء كان امن الفرد أو الامن الوطني أمام ضغط الاحتياجات الامنية العالمية والتي هي جزء منها من هنا يبرز السؤال الرئيسي التالي: الى أي مدى يمكن للدول القومية الموازنة بين سيادتها ومواجهة التحديات الأمنية؟ كما يتفرع عن هذه السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل انفتاح الدولة القطرية على العملة الامنية من شأنه أن يضعفها ويفقدتها أهم

مقوماتها؟

2. هل تفترض العولمة الامنية ان تكون الدولة القطرية قوية في مساهمتها الفعالة في الجهد المبذول لمحاربة هذه الجرائم والتأكيد على ان الدولة هي الفاعل الرئيسي في منظومة العلاقات الدولية؟

وللاجابة على هذه الاسئلة تبرز الفرضية الرئيسية التالية:

لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها في وجه رياح العولمة الامنية، الامر الذي يتطلب منها التنازل عن بعض من سيادتها لصالح المجتمع الدولي.

يتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

1. العولمة الامنية تضرب الاساس المتين للدولة القطرية في اهم مبادئها وهو مبدا السيادة الوطنية.

2. العولمة الامنية تفترض ان تكون الدولة القطرية قوية بما يكفي كي تساهم بفاعلية بالحد ومكافحة الاسباب التي استدعت العولمة الامنية.

المصطلحات

العولمة : ترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalization وهي تعني إكساب الشيء طابع العالمية وهناك ثمة حاجة للربط بين موضوع العولمة والتدفق الإعلامي مادام هناك تداول للمعلومات ، خاصة وأن هذا التداول يرتبط بطبيعة الحال بمراكز قوى ومصالح اقتصادية وسياسية وأمنية. (توم، 2015) ومهما اختلفت التفسيرات والرؤى حول موضوع العولمة إلا أن الجميع يتفق على أن مفاهيم العولمة لا يمكن سريانها بين أقطاب العالم المختلفة إلا عن طريق حركة معلوماتية عارمة عالمية، حيث يرى انصار العولمة انها قد حققت أهدافاً عالية في مجال التكنولوجيا والكمبيوتر، فتطور خلال السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في حقل الاتصالات ، والمعلومات ، والإنترنت ، وحققت الكثير من الإنجازات؛ أما المنظور الأمريكي للعولمة فإنه يجمع بين أمور التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والسلوك والقيم والأخلاق، أي لا يريد أن يسيطر على الجوانب المادية فحسب، إنما يتعدى ذلك إلى القيم الاجتماعية

للشعوب، وفقاً لتداخل المستويات الأمنية و في مضامين العلاقات الدولية والاستراتيجيات الأمنية وعولمة المعلومات التي أحدثتها ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات فقد ظهر هذا المنتج الجديد للعولمة .

الدولة القومية: اختلفت العديد من الكتابات الأكاديمية والفلسفية النظرية في تحديد نشأة الدولة القومية الحديثة؛ إلا أن مصطلح الدولة القومية بشكل عام لم يكن حديثاً، بل هو بدأ في الظهور من بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 للصلح بين المجتمعات والإمبراطوريات الأوروبية المتناحرة، جاء ذلك المؤتمر لوضع حدٍ لتلك الصراعات المسلحة والتي أودت بحياة الكثير من البشر. تم الاتفاق على أن يتم تعيين ما سمي وعرف بعد ذلك بال Nation State أو الدولة القومية، والتي كانت تعني أن تتخذ كل مجموعة من الأعراق وأصحاب اللغات المتشابهة أرضاً ويعينوا لها حدوداً وتصبح بذلك دولتهم التي لا يُغير عليها أحد ولا يشاركهم فيها أحد. (عادل، 2016).؛ فهي أي تجمع الأفراد الذين لديهم وعي جماعي بالانتماء إلى هوية وأصل معين ومحدد. وينتج عن ذلك ما يمكن أن يطلق عليه اسم "اللزعة القومية، وهي أيديولوجيات ثقافية وسياسية، وهي : مجموع كبير من الأفراد يقطن بصفة دائمة إقليماً معيناً، ويتمتع بالشخصية المعنوية، بنظام حكومي واستقلال سياسي"، ويضم هذا المصطلح كافة الأشخاص والمؤسسات الذين يتضمنهم الإطار السياسي للمجتمع، حيث تعتبر أهم مبادئ الدول حسب تلك المعاهدة الولاء للدولة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية ومبدأ السيادة.

السيادة: تعتبر السيادة الوطنية من المفاهيم السياسية التي ترتبط بشكل مباشر في القانون الخاص بحقوق الإنسان، تحديداً في جانب المساواة في الحقوق بين المواطن وغيره من المواطنين من أبناء الأمة الواحدة، بحيث يكون هذا المواطن خاضعاً من حيث الانتماء إلى كيان سياسي مُعين يتم فرضه عليه بشكل إلزامي وإجباري. (صلاح، 2018).

المحور الأول- مبررات العولمة الأمنية

تزايد القناعات بان الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة تنظر الى العالم من خلال مصالحها وهي قادرة بنفس القدر الذي تصل اليها من خلال القوة الصلبة أن تخدع الآخرين بانهم شركاء فيها، حيث

يأتي مفهوم العولمة الامنية ضمن هذا السياق، وربما يكون هذا التوجه هو احد اسباب العولمة الامنية غير الظاهرة؛ لكن هناك مجموعة من الاسباب والمبررات الامنية التي تستدعي من كافة الدول لتضافر الجهود لمكافحتها ومن هذه الاسباب والمبررات:

أولاً- الامن الانساني وتداخل المستويات الامنية: ظهور مفاهيم امنية جديدة بعد الحرب الباردة في محاولة لتوسيع المفهوم التقليدي للامن القائم على الامن العسكري ومن هذه المفاهيم: الامن البيئي والامن الاقتصادي والامن التعاوني والامن الانساني وبالرغم من ان هذه المفاهيم كانت موجودة قبل الحرب الباردة، الا أن طبيعة البيئة الامنية في ذلك الوقت حال دون المناقشة الاكاديمية والمتعلقة بتلك المفاهيم، بحيث كان التركيز على المفاهيم العسكرية للامن. (امين، 2009)

تغيرت طبيعة الصراعات في العالم بعد الحرب الباردة حيث شهدت انتقالاً من الصراعات الدولية إلى زيادة كبيرة في نسبة الصراعات الداخلية، وانسجاماً مع ذلك وظف الغرب آليات جديدة يدار من خلالها الصراع بعد الحرب الباردة، هذه الآليات تتكامل جميعاً باتجاه تفتيت الدول القومية وتوظيف المشاكل العرقية والأثنية التي لا تخلو أي دولة منها. وفي سبيل ذلك جرى تفسير مبدأ التدخل الإنساني (Humanitarian Intervention) تفسيراً سياسياً بحثاً تتحكم فيه المصالح الغربية، إذ بدأ هذا المبدأ بعد انتهاء الحرب الباردة يفقد حدوده تدريجياً وقيمه بعد أن وظف آلية جديدة لإدارة المنظور الغربي بقيادة الولايات المتحدة، فأصبح بمنزلة أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها والضغط على الحكومات من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لصالحها، وتحولت من آليات للتعاون وإشاعة مفاهيم السلام إلى أدوات للضغط والإكراه.

لقد أصبح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكيفية تطبيقاتها أمراً ليس داخلياً بل شأناً دولياً. وأضفت المنظمات الدولية الشرعية والغطاء الكافي لكي ينحى القانون الدولي ويتحول من حق الدول في عدم التدخل في شؤونها الداخلية إلى الحق في التدخل.

يتجسد مفهوم الحق في التدخل في أنه عملية ضغط وإكراه تمارسه منظمة دولية إقليمية، أو يأخذ شكل تحالف لجمع عدد من الدول أو حتى من جانب دولة واحدة فقط. بقصد إجبار الدولة المتدخل فيها على القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به أو العدول عن إجراءات معينة تعدها الدولة أو الدول المتدخلة إجراءات تعسفية ضد رعاياها المقيمين على أراضيها أو الأقليات الأثنية من مواطنيها. كما يعد الحق في التدخل سلوكا خارجا عن المألوف يكون هدفه المعلن أغطية وشعارات إنسانية وأمنية وبيئية تغلف جميعها آليات إدارة الصراع الدولي التي تشكل حقيقة الهدف من وراء التدخل، وهو تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية.

التوجه الجديد والذي يعتبر أحد التطورات التي شهدتها المستويات الأمنية خاصة ان الفرد اصبح هو وحدة التحليل الاساسية لأي سياسة أمنية اذ يتخذ مفهوم الامن الانساني من الفرد وحدته الاساسية للتحليل انطلاقا من أن امن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الافراد، والاكثر من ذلك أنه في كثير من الاحيان تفقد الدولة الشرعية مشروعيتها؛ فتتحول ضد مواطنيها مما يخلق مبررا لتدخل الدول التي تدعي انها حامية الانسانية مستغلة ذلك كما أن هناك سببا آخر يرتبط بأمن الانسان وبياحتياجاته وقد يكون سببا للتدخل في الدولة القطرية؛ فمتلازمة الاغاثة والسياسة اضححت احدى التحديات ومشاكل العون الانساني خاصة في الدول التي تعاني من ويلات الكوارث؛ فهي بين مطرقة الحاجة الملحة لتلبية هذه الاحتياجات الانسانية في ظل قصور امكانياتها وبين سندان السياسة واستراتيجيات الدول وتدخلها الخارجية والتي يمكن ان تصل الى حد تجاوز سيادتها تحت ذريعة التدخل الانساني، متجاوزة بذلك اهم المبادئ (الوسطالية) مستغلة نبل وطيباوية المبادئ الانسانية التي اعطت للدول الحق بالتدخل لحماية وعون واغاثة الانسان داخل الدولة القطرية حتى لو تطلب الامر التدخل دون استئذانها.

وقد يأتي هذا التدخل بعدة اشكال وصور:

1- ربط المعونات بالتعاون في المجال الاقتصادي والسياسي والامني وفق اجندات تخدم مصالح

كبار المانحين.

- 2- الضغط والابتزاز اللذان يمارسان على الدول التي تغرد خارج سرب مصالح تلك الدول.
 - 3- توجيه بعض تلك المنظمات لاستهداف الدول سياسيا وعقائديا وثقافيا واجتماعيا، صحيح انه لا يجوز ان يكون لتلك المنظمات توجهات سياسية أو ايديولوجية، الا ان ذلك لا يمنع ان يتم اختراقها من خلال اشخاص لهم ميول سياسية حزبية وأيدولوجية يمكن ان يؤثروا على توجهات تلك المنظمات التي من شأنها ان تؤثر بتوجهات الشرائح المعوزة، كما انه لا يستبعد ان تكون تلك البرامج ضمن خطط استراتيجية لتلك الدول وقد تكون احد تلك الادوات الجندرة / الجنسانية او الانتخابات والديموقراطية والمساواة والفساد والشفافية...
 - 4- التقارير السلبية والايجابية ضمن ازدواجية المعايير حيث يتم غض الطرف عن انتهاكات حق الانسان عن دول تتوافق سياساتها ويتم تضخيم وابرار انتهاكات لدول على خلاف معها.
- (أدم، 2017).

ثانيا : التطورات في ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وانفتاح وتشعب شبكات الاتصال والاتاحة التي حققها الفضاء الالكتروني للجميع وما خلفه هذا الانفتاح من مشاكل امنية من خلال

- الجريمة الالكترونية والحرب السيبرانية: لم تقتصر تأثيرات الثورة التكنولوجية مجالات الحياة المختلفة على التفاعلات المجتمعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والدول، بل امتدت لتخلق ساحة جديدة من الحروب غير التقليدية بعيدا عن ساحات البر والبحر والجو، وهي ساحة الفضاء السيبراني التي توافرت فيها عدة عوامل حفزت بعض الدول والفاعلين من غير الدول على استخدامها كاحدى ادوات الصراع والتنافس والهيمنة والارهاب غير التقليدي لدرجة قد تنقل ما يشهده العالم من هجمات الكترونية مختلفة الى حرب سيبرانية، ولقد ساعدت عوامل سهولة الاختراق الالكتروني وانخفاض تكلفة الهجوم والطبيعة غير المتماثلة للهجمات السيبرانية وصعوبة اكتشاف الفاعل وانتفاء وغياب ادلة الادانة المباشرة وغياب اطر قانونية لتحديد التداعيات والعقوبات على استخدام هذا الفضاء الجديد في شن هجمات سيبرانية مختلفة، تتراوح بين هجمات ذات طبيعة استراتيجية تطال البنية الحيوية الاساسية، وبين هجمات ذات أهداف عسكرية وأخرى ذات طبيعة سياسية، حيث ان تأثيرها كشطايا القنبلة المتطايرة تنتشر

في كل الكون مهددة الامن القومي والاقليمي والدولي وهو ما فرض على الدول تجاوز حساسية السيادة لملاحقة هذه الحرب التي لا تعترف بالحدود.

غالبا ما تسفر الهجمات السيبرانية عن احداث نوع من التوتر والاحتقان في العلاقات الدبلوماسية بين الدول وهو ما يمكن الاستشهاد عليه من خلال العديد من الهجمات السيبرانية ولعل اخرها تصاعد ذروة الحرب السيبرانية بين كل من روسيا وامريكا على خلفية اتهامات وجهت لروسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الامريكية لصالح " ترامب " من خلال اختراق شبكات لجنة الحزب الديموقراطي وتسريب رسائل البريد الالكتروني رئيس حملة المرشحة "هيلاري كلنتون"، (عبد العزيز، 2017) وللمفارقة فان الصراع بين كلتا القوتين لم يمنعهما من التعاون الامني متجاوزين الخلافات السياسية وصراع المصالح وقد برز ذلك بتمرير ترامب معلومة امنية ل بوتين حول نية مجموعة اراهبية القيام بتنفيذ عملية امنية ب سان بطرس بورغ عشية عيد الميلاد.

ثالثا: الفواعل المسلحة من غير الدول:

يتفق معظم المختصين على ان المقصود بالفاعلين من غير الدول هو " جماعة مسلحة قادرة على استخدام العنف في تحقيق اهدافها ، ولا تشكل جزءا من مؤسسات الدولة الرسمية، كما تتمتع بقدر من الاستقلالية في ادارة شؤونها السياسية أو العسكرية وتدير مواردها، فهم كيان أو قوة أو جماعة تنافس الدولة المركزية سيادتها واحتكارها القوة المسلحة، وبالتالي فان هؤلاء الفاعلين يتمركز نشاطهم واستراتيجية عملهم في منازعة الدولة في التنافس الدولية المركزية سيادتها واحتكارها القوة المسلحة، وبالتالي فان هؤلاء الفاعلين يتمركز نشاطهم واستراتيجية عملهم في منازعة الدولة في اداء ادوارها، خاصة ممارستهم القوة العسكرية وضبط الامن في المناطق التي يسيطرون عليها؛ فالفاعلون المسلحون يتبنون مشروعا لهدم الدولة القومية، والسعي لاقامة دولة بديلة، حيث يرون ان الدولة قد فقدت شرعيتها، ولم تحقق الوظائف المنوطة بها؛ ولذلك يتصارعون معها على الشرعية والسلطة (الزيات، 2017).

لا يقتصر مساعي هؤلاء الفاعلون على اضعاف الدولة فحسب؛ بل يسعون الى اقامة مؤسسات تضطلع بأدوار الدولة، وحيث تسعى الى ارضاء المواطنين وتوفير الخدمات (الكهرباء، الماء، الصحة،

الامن، النظافة...) بهدف اكسب البيئة الحاضنة، ومن امثلة ذلك ما فعلته داعش في سوريا والعراق قبل دحرها وما تفعله الان مليشيات الحوثي في اليمن.

قد يكون من الصعب التفريق بين الحركات الارهابية والفواعل المسلحة من غير الدول حيث ان اختلاف ادوات كل منهما هو البرزخ الذي يميزهما عن بعضهما لكنهما تشتركان في استغلال هشاشة الدولة وتفكك هياكلها السياسية والامنية والاجتماعية وعجز الدولة عن حسم الصراع الداخلي لصالحها والتعدي على مسؤولياتها؛ فالارهاب حين يقوم ببث الخطاب الدعائي ونشر الصور والافلام عبر الفضاء الالكتروني والتخطيط والتنسيق وتحديد الاهداف واعطاء التعليمات للتواصل مع عناصره والتدريب وبيع وشراء الاسلحة المخدرات، وما زاد الامر تعقيدا هو قدرة هذه التنظيمات على تغيير استراتيجياتها والتكيف وفق متغيرات خاصة عندما يتحول من موطن الهزيمة في ظل التحالف الدول والتعاون الامني (العولمة الامنية) الى "خلايا نائمة" و "ذئاب منفردة" أكثر فاعلية في تنفيذ عمليات ارهابية غير متوقعة مما يستدعي تضافر الجهود لتشكيل معاول طاردة لخطر تهديد هذه التنظيمات والحرب الاستباقية في ساحاته المستهدفة والمتوقعة وهذا لا يمكن ان تحققه دولة واحد وانما يحتاج الى عولمة امنية تتقاطع فيها معلومات امنية في أكثر من مكان.

خامسا- شركات متعددة الجنسيات : من الصعب الحديث عن شركات متعددة الجنسيات او الشركات العابرة الحدود دون الربط بينها وبين العولمة، حيث تعتبر هذه الشركات احدي ادوات العولمة في النفاذ الى الدول مختربة حصونها طوعا او كرها، كما انه من الصعوبة اغفال دور الشبكات الالكترونية التي سهلت عمل هذه الشبكات في تكوين نظام كوني يتسم بالتشابك الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري وسهولة تدفق القضايا العابرة لحدود ما بعد العولمة والقاطعة لمسافات " القرية الكونية " بما انتجته هذه الشركات من " وفورة " معلوماتية ومعرفية وتكنولوجية قادت الى حدوث نقل مؤثر للعنصر الامني بين البيئات المحلية والاقليمية والدولية. (سعد الدين، 2017).

سادسا: الحروب والهجرات الطوعية والقسرية

أظهرت الدراسات بأن الهجرة سواء كانت طوعية أو قسرية، كما هو الحال في أثناء الحروب والكوارث الطبيعية، فردية أو جماعية أن لها أثارها النفسية، فالحروب تؤدي في أكثر الأحيان إلى هجرات قسرية جماعية، نتيجة ضغوط سياسية أو عرقية ، ما عدا ذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي ، أما الهجرة القسرية إجبارية بطبيعتها وتنتج جراء الحروب والصراعات أو جراء الكوارث البيئية، أما الهجرة الطوعية وهي تعتمد على الإختيار الحر للفرد وتسمى أحياناً هجرة اقتصادية .

ان افرازات هذه الحروب والهجرات الطوعية والقسرية أصبحت ذريعة تدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أثرت أسباب اللجوء خاصة الأمنية على سيادة الدولة، اضافة الى عدم السماح لمواطني بعض الدول بالهجرة لإرتباط دولهم بدعم الإرهاب أو إيوائه وظهرت مشكلة تحويلات المهاجرين لأوطانهم وتقييدها ومشكلة لحاق المهاجرين بذويهم اضافة الى هجرة العقول إلى الغرب مما أثر على التنمية فيها. (صالح، 2015)

جعلت العولمة الهجرة عملية سهلة ولكنها أكثر تعقيداً في نفس الوقت ، ويوجد أكثر من (200) مليون فرد يعيشون خارج وطنهم الأم بشكل قانوني ناهيك عن الهجرة غير القانونية ، وذلك نسبة لتزايد الأعداد الساعية إلى تحسين ظروفهم المعيشية لهم ولعائلاتهم وتحقيق مستوى اجتماعي واقتصادي أعلى في العمل والتعليم. (ابو طه، 2013)

كل هذا الاسباب استنفرت الجهد الامني لدول العالم لمنع اسباب هذه الحروب التي تعود على البشرية بالمآسي والفقر والجهل والامراض أو الحد من اثارها عندما تضع الحرب اوزارها.

المحور الثاني - الدولة القطرية في نطاق نظام العولمة

تسود العالم مناقشات حول موقع الدولة القطرية في نطاق نظام العولمة وكيفية محافظة المجتمعات المحلية على هويتها الوطنية وعقائدها الدينية وخصائصها الثقافية، حيث تسعى القوى الفاعلة في النظام العالمي الجديد الى فرض انماطه السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والأمنية، فالواقع يشير الى ان الدولة ستخوض معارك كبرى ايدولوجية وسياسية واقتصادية في مواجهة هذا التقويم الجديد تحت شعار براق مما يجعل صيغة الدولة القطرية مهددة للتذويب لصالح هذا

التقويم بحيث ان سيادتها تتأثر بفعل موجات هذه الايديولوجيا الجديدة التي اصبحت تتطلب الاختراق والنفوذ الى اعماق مسؤوليات هذه الدول والتي تؤطر وجودها؛ (ربايعة، 2008).

فالامن قضية كبرى وهاجس استغلته المجتمعات الإنسانية المختلفة وبشكل مضطرب حتى وصلنا الى هذا العصر الذي يتفق كثيرا من المفكرين على تسميته بعصر العولمة والذي احتلت فيه قضية الامن بمختلف ابعادها (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية...) موقع الصدارة. والامن الوطني قضية لا تتعلق بالسلطة وبقائها او بنخبة من الناس ومصالحها، بل انه مسألة تتعلق بكيان الامة حاضرا ومستقبلا، وقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عددا من المتغيرات الأساسية في مختلف جوانب الحياة المعاصرة، على مستوى كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية كما اثرت على هيكل القيم ونسق العلاقات المجتمعية في معظم دول العالم الى الحد الذي يسوغ القول باننا نعيش عالما جديدا يختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة والتي استمرت حتى بداية الثمانينيات من القرن العشرين وقد ترتب على ذلك بروز ظاهرة العولمة والتي اطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية بما يتعدى الحدود التقليدية مما يجعل الخطوط الفاصلة بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي في اضيق الحدود، وبذلك يتم التخلص من قيود الزمان والمكان، ولا شك ان هذه الظاهرة وما صاحبها من ثورة تكنولوجية وتكتلات دولية وانهميار للنظام العالمي الثنائي القطبية وسيطرة القطب الواحد (الولايات المتحدة الامريكية) وبروز عوامل ضغط عالمية جديدة مثل: اتفاقية التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إضافة الى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وقفزها على الحدود التقليدية للدول، فقد أدت متضافرة الى تآكل مفهوم سيادة الدول والتشكيك في دور الدولة التقليدي الذي تلتزم فيه الحكومة برعاية المواطنين وحمايتهم من الاخطار الداخلية والخارجية وتحقيق العدل الاجتماعي ورفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم. ويرى بعض المفكرين ان الدول ستتنازل عن هذا الدور لصالح الشركات والمنظمات العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات. ولا شك ان هذه التحولات المصاحبة للعولمة تعتبر من اهم العوامل المؤثرة بشكل مباشر او غير مباشر في كافة مجالات الامن الوطني لأي دولة، فخارجيا هناك تبدل مستمر في طبيعة التكتلات الدولية وموازن القوى الإقليمية والعالمية وسياسات القوى

العظمى، اما داخليا فقد اثرت العولمة على الوطنية ومستوى وطبيعة الحراك الاجتماعي والسياسي، مما قد يؤدي الى اثاره النزاعات العرقية والحروب الطائفية، وتأثر ولاء رعايا الدول بنظامهم السياسي. من المسلم به ان الدولة القومية كانت وما تزال تسعى على الصعيد الخارجي الى فرض نظام التمايز وتدويل الاقتصاد، حيث كان التدويل يعنى فتح الأسواق القومية فقط مع الحفاظ على الهوية، كما كانت المبادلات التجارية تتم على أساس الحماية والتعرفة الجمركية وقيود الصرف الأجنبي بالإضافة الى حواجز أخرى. وعلى الرغم من ان قدرات الدولة على التحكم قد تغيرت، وعانت ضعفا ملحوظا لا سيما في الإدارة الاقتصادية القومية، فان الدولة تظل مؤسسة أساسية وبخاصة فيما يتصل بحلف شروط التحكم الدولي الفعال. (غليون، 2005).

دأب كثير من الباحثين والمفكرين والدبلوماسيين من امثال الدبلوماسي البريطاني (ليال غرانت) على تأكيد ان عصر الدولة القومية قد انتهى.

وان التحكم على المستوى القومي لم يعد فعالا في مواجهة العمليات الاجتماعية الاقتصادية والعالمية، وحيث ان العولمة تركز أساسا على الجانب الاقتصادي فان السياسات القومية والخيارات السياسية قد عزلتها قوى السوق العالمية التي تتفوق على اقوى الدول كما ان رأس المال أصبح حر الحركة وليس له ارتباطات قومية، لأن يلجأ الى المكان الذي تمليه متطلبات الأفضلية الاقتصادية. اما العمل فيحتل موقعه القومي، كما أنه يتصف نسبيا بقله الحركة وعليه ان يتكيف مع الضغوط الجديدة للقدرة التنافسية الدولية وهكذا يعفو الزمن على الأنظمة القومية المتميزة التي توفر الحقوق العمالية والحماية الاجتماعية؛ وعليه فالعولمة تتحدى الدولة القومية لتفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، حيث تنطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم اضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال.

في ظل العولمة يتقلص دور الدولة في دعم السلع الضرورية، وإعادة توزيع الدخل، والرعاية الاجتماعية، وحماية الشرائح المهمشة، كما تتخلى عن التخطيط المركزي، وتتبنى سياسات اقتصاد السوق، ويتعين عليها تلبية مطلب منظمة التجارة العالمية في تخفيض ثم إزالة الحواجز الجمركية.

ضعف الحكم والإدارة يقوض مبدأ السيادة الوطنية الذي قام عليه النظام العالمي الحديث في الفترة التي أعقبت صلح وستفاليا 1648م، ويرجع السبب في ذلك الى أن المشاكل الكثيرة التي تولدها الدول الضعيفة لنفسها وللدول الأخرى تزيد بشكل كبير احتمال أن تسعى قوى آخري في النظام الدولي الى التدخل في شئونها ضد مشيئتها لحل تلك المشكلات بالقوة، حيث تشير كلمة الضعف في هذا السياق الى قوة الدولة لإمدادها، أي ضعف القدرة المؤسساتية لتنفيذ وفرض السياسات جراء افتقار النظام السياسي برمته في أحيان كثيرة الى أساس الشرعية، وفي هذا السياق طرح غراهام اليسون افتراضات رئيسية في تأثير العولمة على السيادة حيث قال ان تآكل سيادة الدولة والحمايات التقليدية من "التدخل في الشؤون الداخلية" له أسباب متعددة لكنه يرتبط بالعولمة (سيما عولمة المعلومات) التي حولت الاحداث في دولة ما الى احداث تهم المواطنين في الدول الأخرى، لان تفكك مبدأ السيادة وتراجع الدولة في مقابل أطراف أخرى، إضافة الى ما توفره العولمة من تكنولوجيات اتصال متطورة، كل هذا يجعل من تأثير الرأي العام في دولة معينة يتجاوز الحكومة المحلية الى حكومة دولة أخرى.

وكذلك يقول غراهام اليسون ان العولمة تفرض مجموعة من التحولات العميقة التي تثبت عجز الحكومة والسلطة الرسمية عن ضبط امنها الداخلي، ومن هذه التحولات مثلا تنامي صعود الشركات المتعددة الجنسيات، وهو الامر الذي ينعكس على مستوى تشكل الوعي الأمني للمواطنين ضمن اطر خارجية نتيجة لفشل الضبط الداخلي للتهديدات الأمنية القائمة. (غافل، 2015)

المحور الثالث-التدخل الإنساني وأثره على الامن الوطني ومبدأ السيادة

مع ازدياد معاناة الأفراد وتعرض حياتهم للخطر، بسبب النزاعات المسلحة الداخلية والإقليمية، والجريمة المنظمة، وانتشار الأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل، والأعمال الإرهابية، والتي

ذهب ضحيتها ملايين الأشخاص، برزت المصاعب أمام المجتمع الدولي لتلبية متطلبات البشرية وحاجاتها الضرورية؛ فقد اصطدمت الحاجة إلى التدخل الدولي لأسباب إنسانية بجميع موثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وإعلاناتها وعهودها واتفاقياتها ومبادئها، وخصوصاً مبدأي السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية المنصوص عليهما في هذه الموثيق الدولية والإقليمية. ويقصد بالتدخل الدولي الإنساني التدخل غير المادي، والتدخل الذي يستند إلى عمليات إنسانية من قبل منظمات دولية تتطلب موافقة مسبقة ومشروطة من الدول المعنية، والتدخل الإجباري لتأمين وصول المساعدات الإنسانية وتوزيعها من قبل الأمم المتحدة مصحوبة بوحدة عسكرية والتي لا تتطلب موافقة الدول المعنية، والتدخل الوقائي في إطار الدبلوماسية الوقائية التي تبنتها الأمم المتحدة منذ العام 1992، والذي يتضمن التدخل الإنساني العسكري لحماية حقوق الأفراد؛ فالتساؤلات حول مفهوم السيادة المطلقة، عندما تكون حياة الإنسان في خطر، وهل سيادة الدول تشكل عائقاً أمام حماية حقوق الإنسان الأمنية والسياسية؟ وهل أن التدخل الإنساني يطرح إشكالية قانونية وسياسية؟ وكيف يبرز الالتباس في مفهوم الأمن البشري؟ ويبقى السؤال مطروحاً حول الإطار القانوني لحق التدخل. فمن هي الجهة الدولية التي يحق لها التدخل؟ ومتى وأين وكيف تتدخل؟

يعتبر النموذج الغربي بقيادة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب والذي باشر باستثمار انهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولة تكريس وتعميم وفرض قواعد سلوك النموذج الغربي على مستوى العالم مستندا في بناء مشروعه على دعامين: هما الرأسمالية متمثلة باقتصاد السوق الحر والليبرالية المتمثلة بوصفة الديمقراطية الغربية ومنظومة حقوق الإنسان من وجهة نظر الغرب ويؤسس من خلالها نظام وحيد لحقوق الإنسان يتجاوز الخواص القومية والإقليمية والخلفيات التاريخية والدينية والثقافية المختلفة لبقية الوحدات الدولية مثالا صارخا لهذه الإشكالية؛ فقد حددت الولايات المتحدة بكل وضوح المسارات التي يجب على العالم أن يتبعها بعد الحرب الباردة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الخطاب السنوي للرئيس الأميركي جورج بوش الذي ألقاه عن حالة الاتحاد في يناير/كانون الثاني 1990 في الكونغرس، حيث قال (إن الولايات المتحدة الأميركية تقف على أبواب

القرن الحادي والعشرين، ولا بد أن يكون هذا القرن الجديد أميركيا بقدر ما كان القرن الذي سبقه قرنا أميركيا، (المعيني، 2012) وهذا ما طبق من خلال استخدام كل الوسائل ابتداء من القوة العسكرية المباشرة كما حصل في الصومال وأفغانستان والعراق، إلى توظيف منظمات الأمم المتحدة غطاء لإضفاء الشرعية، وإلى وسائل كانت تعد لوقت قريب من آليات التعاون في العلاقات الدولية أو على الأقل من وسائل تحييد الدول في مواقفها بين المعسكرين المتصارعين، والمقصود بها المعونات والمساعدات الإنسانية وربطها بشروط اقتصاد السوق والنموذج الليبرالي، وكذلك تصميم صفات جاهزة للأنظمة السياسية يعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لربط القروض المالية بمدى التناسق والانسجام مع قواعد النظام الدولي الجديد الذي بشر به القادة والمنظرون الغربيون بعد الحرب الباردة وشرطا للقبول بالدول في عضوية المجتمع الدولي.

ثمة انتقادات وجهتها كثير من دول العالم لما يحمله هذا الاتجاه من مقاصد تفتيته مغرضة تستهدف كيانات الدول وتدفع إلى مزيد من التشرذم بين الدول وتهديدا لاستقلالها السياسي ووحدتها الوطنية انسجاما مع تجليات العولمة ومؤسستها الاقتصادية وكذلك الاستفادة من القدرات التكنولوجية المتفوقة في مجال الاتصالات والمعلومات لتحقيق الاختراق الثقافي بغية إضعاف المجتمعات وخلق المواطن العالمي (Universal Citizen) واحلال المؤسسات العالمية لتحل محل الدولة القومية، وهو ما يفسح المجال للدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية للتفرد في تقرير أمور السياسة الدولية والهيمنة على الشعوب وتفتيتها بحجة تمكينها من ممارسة حقوقها، حيث تكمن الخطورة في هذا الاتجاه والتحول ليس في رسم ملامحه من قبل الولايات المتحدة أو تبنيه من الدول الغربية بل في تبنى المنظمة الدولية ومؤسستها لهذا الاتجاه وتغليفه بالشرعية والقوانين الدولية، مما يعد تحولا كبيرا في مفاهيم سادت المرحلة السابقة للعلاقات الدولية قبل الحرب الباردة تخص تحولا في مفاهيم السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية والوحدة الوطنية.

يمكن وصف ثلاثة نماذج من التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية جرت بعد الحرب الباردة؛ فأمريكا مثالا صادقا لما تهدف إليه الدولة الكبرى من خلال اختراع مفهوم العولمة الأمنية من خلال تجاوزها للدولة القومية سواء من خلال التعاون الطوعي أو الاجبار القسري (المعيني، 2012):

أولا- ظهر توجه لدى الأمم المتحدة مدعوم من الولايات المتحدة للتدخل في أمور كانت تعد في السابق من صميم الاختصاص الداخلي للدول، سواء كان ذلك لاستعادة الديمقراطية وفقا للمنظور الغربي في دولة ما، أو للإشراف على تحول ديمقراطي أو كان ذلك لحسم صراعات داخلية وتحقيق مصالح وطنية داخل الدولة، أو لحل نزاعات ذات أبعاد إقليمية ودولية في آن واحد. وفيه ترتدي القوات العاملة تحت إمرة المنظمة الدولية القبعات الزرق وتستخدم المصفحات البيضاء.

ثانيا- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المدعوم بشرعية الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء حماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية أو أن الوضع الإنساني في هذه الدولة يهدد السلم والأمن الدوليين. ويتم ذلك بقوات ترتدي قبعات حرب ومصفحات مخصصة للقتال.

ثالثا- تدخل الولايات المتحدة ضمن حلف شمال الأطلسي بقرار من الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الإنسان، فحسب المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي يتم التدخل، حسب تقدير دول الحلف، أي أنه لكل دولة من دول الحلف الحق في تقدير الأوضاع التي تراها تستوجب من الناحية الإنسانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى دون الحاجة إلى أن يستند هذا التدخل إلى شرعية الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن الدولي. وتكمن الخطورة في جعل حقوق الإنسان وحماية الأقليات مسوغا للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية لدولة ما، هي في استخدامه منفذ من منافذ المساس بالسيادة الوطنية واستغلال الجوانب السلبية لحقوق الإنسان في الدولة المستهدفة لمصالح سياسية لدولة مهيمنة أخرى.

الخاتمة

- نشأ مفهوم الأمن القومي بنشوء الدولة القطرية وارتبط بمفهوم سيادة الدولة.
- العولمة الامنية هي التطوير والمنتج الاحداث لظاهرة العولمة بمعناها الشمولي كتعبير عن الاحادية القطبية الامريكية السائدة في العلاقات الدولية تستهدف الاسس المتينة والعميقة للدولة القطرية، مستغلة تدفق افرازات التطور في المضامين والمستويات الامنية وخاصة امن الانسان.
- قطع الجسور مع العالم تحسبا من هذا الغزو الناعم لا يشكل حلا، لكن يمكن ان يتم احكام مجموعة من الضوابط لعقلنة تعاطي هذا المنتج الجديد.
- العولمة الامنية تتطلب لتحقيق اهدافها ان تكون وحدة التحليل الاساسي في الامن القومي (الدولة) قوية وذات سيادة وان يكون امن الانسان أولوية لها، ذلك لأن المستويات الامنية تتداخل وتتشابك لدرجة ان امن الانسان اصبح يساوي امن العالم.
- الارهاب والجريمة المارة عبر الحدود وخاصة تلك التي تمتطي الفضاء الالكتروني وأمن الانسان وشركات متعددة الجنسيات والفواعل المسلحين من غير الدول هي ابرز مبررات العولمة الامنية.

المراجع:

- ادم ، احمد. (2017). العمل التطوعي والانساني الفرص والتحديات. محاضرة عن في مادة دراسات استراتيجية أمنية، الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والامن، الخرطوم- سوبا، 2017/12/26
- امين، خديجة. (2009). الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، ط1، الرياض.
- أبو طه، ناصر. (2013). محاضرة في العولمة الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا ، الخرطوم.
- الزيات، محمد. (2017). توازن الضعف، سياسات استيعاب الفواعل المسلحة داخل الدولة المنهارة، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، العدد 20.

- ربايعة، غازي. (2008). العولمة الثقافية واثارها السياسية على الدولة القطرية، مجلة المجمع العلمي، (48)3. 91 - 112.
- سعد الدين، نادية. (2017). لماذا تصاعدت خطورة ما يسمى " الارهاب الشبكي "؟، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. العدد 20، ص 25.
- الشهراني، محمد عباس. (2006). اثر العولمة على مفهوم الامن الوطني. دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية.
- صالح، إكرام محمد. (2015). محاضرات في الحروب والهجرات، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- صلاح، رازان. (2018). مفهوم السيادة الوطنية. https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9
- عادل، علي. (2016). ما هي الدولة القومية الحديثة؟. مجلة إضاءات. <https://www.ida2at.com/what-are-the-modern-nation-state>، متاح بتاريخ 2018/1/1.
- غافل، عدي. (2015). صلح وستفاليا واثره في انهاء الصراع الديني في أوروبا عام 1648 . مجلة اهل البيت عليه السلام، عدد 18، ص 100-117 <https://abu.edu.iq/research/articles/13688>
- عبد العزيز، سارة. (2017). الحرب السيبرانية. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، العدد 20. 9 - 17.
- غليون، برهان. (2005). العولمة وأثرها على المجتمعات العربية. مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون، باريس، فرنسا. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/19dec05ghalioun.pdf>
- المعيني، خالد حمزة. (2012). ذريعة التدخل الانساني في العلاقات الدولية، موقع قناة الجزيرة.
- توم، مجذوب. (2015). أبعاد العولمة وتأثيرات التدفق الإعلامي على الدول النامية. المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية. <https://socio.yoo7.com/t3788-topic>